العدد (1448) السنة السادسة - الاربعاء (4) اذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

القاعدة في العراق تبحث عن مأوى بعد هزيمتها

ترجمة : علاء خالد غزالة

تُنغص الملازم درو فاندرهوف احد احباطات حرب مقارعة التمرد التقليدية وهو ينظر عبر قناة ماء الى قرية (ام الكطان) التي تضم ٢٠ منزلا.

يقول: نحن نعلم ان هناك وجوداً لتنظيم القاعدة في العراق في هذه القرية، وعلى الرغم من انه يمتلك قوائماً بالاسماء وحتى المعلومات الحيوية عن كل فرد في هذه القرية، التي تقع على بعد ٤٠ كيلومتراً عن بغداد، الا انه لا يعرف على وجه التأكيد من يعمل مع هذا التنظيم ومن لا يعمل معه.

لكن القصة تختلف على جانبه من القناة. فاحد الجنود في فصيل الملازم فاندرهوف يلحظ بروز مشروعاً زراعياً جديداً، وهو علامة على ان المهجرين قد بدأوا بالعودة بعد تحسن الوضع الامني على الرغم من بقاء تنظيم القاعدة في العراق في المنطقة.

فالعنف المستمر في المحافظات البعيدة مثل ديالى ونينوى يدلل على انه برغم انخفاض العنف وعودة الحياة الى طبيعتها في بغداد، فان اطراف العراق، وهي المدن الريفية والقرى الزراعية والمناطق الصحراوية، قد اصبحت الجبهة الجديدة في الحرب ضد تهديد التمرد، مع فرار المتطرفين من المدن واختبائهم في الاماكن النائية من البلاد.

وتبدو آثار من نشاطات التمرد جلية في اثناء دورية مشتركة للقوات الاميركية والعراقية، فقد اكتشف جنود في فصيل الملازم فاندرهوف، في اثناء تفتيشهم القناة التي جفّ ماؤها، «حفر عناكب» وانفاق حفرت على جانب الجرف الجاف. يستخدم المتمردون نظام الانفاق هذا للتخفي عن الطائرات العمودية المارة، ولخزن كل شيء يحتاجونه من الاسلحة الى الدراجات النارية.

يقول ضابط الصف باتريك ويكسون: اينما نذهب يخبرنا الناس انهم هنا وانهم في هذا المكان، ويضيف زميله في الفصيل العريف كريس كالهون: انهم ليسوا نشيطين جدا في فصل الشتاء، ما يعني ان التوقف الحالي عن النشاطات المسلحة قد يكون خادعا.

ومع ذلك، بينما اظهر المتمردون مثابرة في العودة الى نشاطاتهم السابقة، فان القوات الاميركية تقول انها بدأت أخيراً في إحراز تقدم، والفضل في ذلك يعود بشكل كبير الى تنامي قدرات القوات الامنية العراقية واقدام سكان القرى المحلية.

يتساءل اوستن لونغ، الخبير في شؤون الحرب على التمرد في مجموعة راند بواشنطن: «لقد اصبحت الاحداث تسير الان في مصلحتنا، لكن السؤال هل سيستمر الحال على نفس المنوال في حال انسحبت القوات الاميركية؟» فعلى محيط منطقة بغداد هناك «وجود هائل للقوات الاميركية، مع الاعداد الاضافية من الجنود (التي ساعدت في الوصول الى النجاح)، وهو ما لم يتوفر في مناطق مثل ديالى.»

ومع تراجع التوتر الطائفي في بغداد، فقد حول تنظيم القاعدة في العراق تركيزه على المناطق ذات خطوط التماس الطائفي الهشة. وتضم محافظة ديالى بين طياتها جميع الأطياف العراقية الرئيسة، من العرب الشيعة والعرب السنة والاكراد، ما يعطي تنظيم القاعدة فرصة اكبر لتحريض احد الاطراف ضد الآخر لنشر الفوضى وخلق فراغ في السلطة، وهو ما يتيح للتنظيم بالتالي ان يمارس اكبر سيطرة.

يقول المستر لونغ: «لقد تمكنت القاعدة من اللعب على التقسيمات الطائفية بشكل اكبر في ديالى، وبالتحديد في منطقة بعقوبة، منها في محافظة الانبار، لانه لا يوجد أي تقسيم طائفي في هذه الاخيرة من الاساس.» لقد اتضح التغيير جليا مع حقيقة ان ارقام الضحايا العراقيين في المناطق خارج بغداد قد تجاوزت مثيلتها في بغداد. فبينما جرت العادة على ان تكون اكبر نسبة للضحايا في العاصمة، وقد بلغت ٥٤ بالمائة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، اصبحت هذه النسبة ٣٢ بالمائة فقط خلال عام ٢٠٠٨، حسب احصائيات موقع الكتروني يسمى (ايراك بودي كاونت)، وهو متخصص في حساب اعداد الضحايا في العراق.

وفي ديالى، يقول القادة الأميركيون انهم على الرغم من تجشمهم عناءا شديدا للحصول على مكاسب طيبة في الماضي، الا انهم قد بدءوا للتو في تحقيق بعض التقدم. يقول الكولونيل برت ثومسون، قائد اللواء الاول القتالي المتمركز حاليا في ديالى: «نحن لم ندمر تنظيم القاعدة في ديالى. لكننا اجبرنا القاعدة على اعادة النظر في نشاطاتها.»

وقد جهدت القوات الاميركية في تأمين محافظة ديالى حتى وقت قريب، بسبب النقص في اعداد القوات المطلوبة لمسك الارض التي يتم تحريرها. يقول السرجنت واينـي لاكلير، من بطرية المدفعية الميدانية التي تتمركز حاليا في ديالى: «نحن ندخل الى الموقع، وننفذ عملية ما، ثم نترك الموقع، ومن ثم تعود المليشيات من جديد.» ويضيف انه في بداية الحرب «لم نتفهم كم كانت هذه المليشيات متفانينة وصعبة المراس.»

اما الان، فبعد ان تنتهي قوات الولايات المتحدة من تطهير منطقة معينة، تقوم قوات الجيش والشرطة العراقية، ومجاميع مراقبة الاحياء المعروفة باسم (ابناء العراق) بنصب نقاط سيطرة على طول الطريق لضمان عدم عودة المتمردين. وعلى الرغم من استمرار زرع القنابل على جانب الطريق وعدائية السكان المحليين، الا ان القوات الامريكية تقول ان الوضع الامني قد تحسن بشكل درامي.

يقول الميجر جون سوردز، الضابط التنفيذي في بطرية المدفعية الميدانية: «لم يعد هذا المكان معقلا للمليشيات كما كان سابقا. انهم الان اما فارين او خافضي الرؤوس... واوضح مؤشر على ذلك ان الناس قد بدءوا بالعودة الى منازلهم.»

ذلك حق. فبعد ان أخليتْ قرىً على بكرة أبيها خلال احلك ايام القتال بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، فان عددا يصل الى ثلث تعداد سكان المدن في المحافظة قد عادوا في غضون ثلاثة اشهر.

يقول الميجر فيليب جنيسون، ضابط العمليات في بطرية المدفعية الميدانية، في معرض حديثه عن المناطق التي عاد اليها المهجرون: «نحن على وشك تحقيق الامن التام. لعل من الجدير بالإشارة إلى أن الناس كانوا مرتعبين من العودة قبل ثلاثة او اربعة شهر فقط».

عن/ كريستيان ساينز مونيتر

العراق ينفق ٥ بلايين دولار لاعادة بناء قواته

انتخاب عبد محمد

تقوم القوات الأمريكية بتجهيز القوات العراقية المسلحة بالدبابات الطائرات الحربية والأسلحة ذات التكنولوجيا العالية التي تقيم ببلايين الدولارات ،في واحدة من أضخم برامج إعادة التسليح التي تشهدها المنطقة.

فقد تم تجهيز الجيش العراقي، البحرية والقوة الجوية ضمن برنامج إعادة التسليح الذي صمم للتأكد من أن الحكومة في بغداد قادرة على السيطرة على الإرهابيين وإخضاعهم للقانون عند مغادرة القوات الأمريكية العراق، ويجب أن يكون السلاح المتسلم كافياً للدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء معادي من دول الجوار، وكذلك هنالك طلبيه في طريق التسلم تحتوي على ١٤٠ دبابة نوع برامز أم ١ وأيضاً ستسلم القوة الجوية طائرات مقاتلة نوع أف ١٦ بينما تنتظر البحرية وصول القسم الأول من أصل أربع طلبيات والتي سوف تكون نحو ٤٥٠ من السفن الدورية الايطالية في حزيران.

لقد تحطم الجيش الذي صنعه صدام لإسناد نظامه بعد حرب الخليج في١٩٩١وحرب العراق عام ٢٠٠٣ المئات من دبابات تي ٧٢ وتي ٥٥ قد تصدئت وكلا من القوة الجوية والبحرية قد تحطمت قواته أيضا خلال ذلك الوقت.

قد أرسل صدام أفضل الطائرات المقاتلة ومن ضمنها ميغ ٢٩اس الروسية إلى إيران خلال حرب ١٩٩١ لغرض إبعادها عن الأذى.. ولم يسترجعها بعد ذلك أبدا فيما ألغيت قوارب دورية البحرية في حرب الخليج وبقيت بقاياها المحطمة مغمورة في ميناء أم قصر جنوبي البصرة إلى الآن، على أية حال، لقد تعلمت الحكومة في بغداد ذلك الدرس لذلك أنفقت مسبقا خمسة بليون دولار لغرض شراء المعدات العسكرية الأمريكية، إضافة إلى التجهيزات والتدريب.

يملك الجيش العراقي الآن ١٤ فرقة ويجهز بصورة عامة لمحاربة العمليات الإرهابية بالتعاون مع العجلات الأمريكية المدرعة «هامفي»، لكن الخطة الجديدة لهذا العام تشمل على إنزال فرقتين من الدبابات طراز أبرامز و أيضا عشرة من المدفعية المضادة للمشاة عيار ١٢٠ ملم واستخدام أسلحة القنص.

لقد طلب العراق تزويده بطائرات هليكوبتر هجومية نوع أباتشي لكن مصدراً مقرب من مصدر عسكري أكد ان هذا الطلب من الواضح قد تم رفضه.

يملك سلاح القوة الجوية العراقي مسبقاً طائرات هليكوبتر ام اي ١٧ روسية الصنع المسلحة بالصواريخ ومن المؤمل ان يحصل العراق على طائرات هليكوبتر هجومية هذه السنة .وكذلك هنالك عرض للحصول على طائرة نقل من طراز سي ١٣٠هيركيولس من النوع الحديث وطائرات هليكوبتر استكشافية مسلحة وطائرة إرشاد مسلحة بالصواريخ.

لقد تدرب جنود البحرية العراقية وجنود السلاح البحري الأقوياء و البالغ عددهم ٣،٠٠٠ في أم قصر على يد القوات البريطانية والأمريكية لحماية المنافذ وحماية الخطوط النفطية الفرعية الحيوية البالغة ١٦٠ ميلاً من الشاطئ، فضلاً عن بناء أسطول من السفن.

العراق بانتظار تسلم سفن دورية مسلحة من ايطاليا تمتلك مدفعية من طراز ٣٠ ملم، وسيتسلم الطاقم السفينة الأولى قبل بدء فترة التدريب من البحرية البريطانية بقيادة فريق التدريب في تشرين الأول من العام القادم كذلك سيضم الأسطول أيضا ٢٦ من الزوارق الدورية، وعشرة من الزوارق المطاطية، اثنان من سفن الدوريات البحرية وعشرة زوارق سريعة الهجوم.

لقد تدرب جنود البحرية العراقية بالأمس على كيفية استخدام القوارب المطاطية الأمريكية «التي أخرجت للتو من ورق التغليف».

ان اتفاقية الشراء بين الجيش العراقي والولايات المتحدة كله يعتبر جزءً من خطة لتطوير شراكة ستراتيجية بين البلدين، حتى لو انسحبت القوات الأمريكية من العراق، فسيكون هنالك حضور كبير للوجود العسكري الأمريكي على المدى الطويل للتدريب على جميع المعدات التي ستتقدم على مدى السنوات القليلة المقبلة.

عن/ نيويورك تايمز

عودة اللاجئين يرفع من أسعار العقارات في بغداد

ترجمة وفاء حميد عبد الرزاق

زادت أسعار العقارات في بغداد إلى قرابة الضعف في بعض مناطق العاصمة بعد انحسار أعمال العنف الطائفي حيث أن معظم المهجّرين قد عادوا وهم يحتاجون إلى منازل تأويهم.

وبينما تنهار أسعار المنازل في كل أنحاء العالم، فانها في تزايد مستمر في العراق، ويقول محمد الحديثي الذي يدير مكتباً للعقارات في منطقة اليرموك غربي بغداد: ان تجارة الأملاك هي الطريق الأسرع لجمع الأموال، وقبل حوالي سنتين زادت أسعار العقارات بسبب استقرار الوضع الأمني.

وحتى وقت قريب كان كل من يرغب في بيع بيتاً يتجنب وضع لافتة تشير إلى «البيع»، لأنه ببساطة سيكون مراقباً من العصابات الذين ينتظرون وقت البيع ولحظة تسلم مبلغ المال المتأتي من عملية البيع، يقومون باختطاف البائع أو أحد أولاده ومساومته مقابل الحصول على المال.

وخلال العام الماضي زادت أسعار العقارات نحو ٥٠٪ في معظم أحياء العاصمة بغداد، وكذلك أسعار الإيجارات فقد تضاعفت أيضاً.هذا يمكن تفسيره على انه نهاية للحرب، ويضيف: «ان المهجرين يعودون، ولكن ليس إلى مناطقهم التي كانوا يسكنوها سابقاً، لقد تم تقسيم بغداد بعد الحرب الطائفية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ وتم وضع الأعمدة الكونكريتية للفصل بين أحياء بغداد، وترك منافذ الدخول والخروج تحت حراسة دقيقة، حيث تنتشر نقاط التفتيش ما تسبب أيضاً في خلق اختناقات مرورية، وأصبح العنف أقل مما كان عليه خلال العامين الماضيين ولكن ما تزال هناك يومياً بعض الانفجارات والاغتيالات.

أسواق العقارات تظهر نتائج الحرب الطائفية، ،يقول محمد الحديثي: «كما هو معلوم ان المناطق التي يقطنها الناس في اليرموك والعامرية والمنصور والخضراء هي مناطق باهضة الثمن قياساً بالمناطق الأخرى، لذلك يعتقدون أنه من الأفضل لهم ولحماية حياتهم شراء منازل أقل ثمناً في المناطق الأقل أسعارا مثل شارع فلسطين».

أما المهجّرون الذين نزحوا إلى مناطق أخرى من العراق أو الى الخارج، وأغلبهم إلى سوريا والاردن، فانهم بدأوا بالعودة إلى البلاد، حيث انه من أصل ٤،٢ مليون مهجّر فان الولايات المتحدة تتوقع عودة ٥٠٠٠٠٠ منهم إلى البلاد إذا ما بقي الوضع الأمني على ما هوعليه الآن، وهذا ما سيسبب عدم توازن في العاصمة بغداد، لان النازحين بعد أحداث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في شباط عام ٢٠٠٦ والذي يبلغ تعدادهم نحو ١،٦ مليون فان أكثرمن ٦٣٪ منهم نزحوا إلى بغداد.

المهجّرون العائدون لن يستطيعوا أن يجدوا بسهولة منازل تأويهم،والكثير منهم ليسوا أغنياء أما البقية منهم فقد أنفقوا مدخراتهم في اثناء فترة نزوحهم.

وعادة فان منزل بدرجة متوسطة في منطقة اليرموك يبلغ سعر شراءه نحو ٣٤٠٠٠٠ دولار، بينما منزل مشابه له في شارع فلسطين تبلغ قيمته ٢٤٠٠٠٠ دولار حسب ما تذكره المكاتب المتخصصة في بيع وشراء العقارات.

وحتى قبل العنف الطائفي فان العراق كان يعاني شحة في عملية الاسكان، وذكرت وزيرة الإسكان بيان ديزاي الشهر الماضي انه بحلول عام ٢٠١٠ بأن التعداد السكاني في العراق سيبلغ ٣٩ مليون وهذا يعني انه توجد حاجة إلى أكثرمن ١،٩ مليون وحدة سكنية، ويبدو ان القليل منها فقط تم بناؤه خلال الستة أعوام الماضية.

ان زيادة أسعار العقارات ليست بالأنباء السارة في بغداد، حيث تقول نادية سليم ٤٢ عاماً وتعمل محاسبة في مصرف الرافدين: «انه من الصعب جداً على أي موظف أن يمتلك منزلاً في العراق وفي بغداد لعدة أسباب، وأهمها تأثير الأغنياء الجدد، حيث ان هؤلاء الأغنياء قد جمعوا الأموال بعد الاحتلال، أو عن طريق سرقتها من البنوك بعد اسبوع من سقوط بغداد، أو من المتعاقدين الذين حصلوا على الملايين من الدولارات من جراء العقود الوهمية وهم لم يقوموا بأي عمل أساساً.

السيد محمد الحديثي أكد أن رجال الأعمال في مركز بغداد والمقاولين الذين يحصلون على عقود عمل من الجانب الأمريكي أو الحكومة يصبحون أغنياء بسرعة فائقة، ويشترون المنازل الفخمة في المنطقة الباهضة الثمن مثل المنصور أما للسكن أو لاستثمارها وذلك لأنهم يتوقعون عودة السفارات والشركات الأجنبية إلى بغداد.

كما ان هناك اشاعة بأن الحكومة سوف تطلب من الشركات الدولية أن تخرج من المنطقة الخضراء وهذا يعني أن عليها شراء أو استئجار منازل لتقيم فيها.

جاسم ابراهيم٤٩ عاماً، فني في وزارة النفط يقول: «أصبح من الصعب جداً ليس فقط على الفقراء، ولكن أيضاً على الطبقة المتوسطة، أن تمتلك منزلاً بسبب الأسعار العالية والحكومة لا تستطيع حمايتنا من جشع أصحاب العقارات، فقد حصلت على قطعة أرض عام ١٩٨٧ ولكني لم أكن أملك المال الكافي لبنائها، لقد قمت ببيعها عام ١٩٨٩ لأن ابن عمي بحزب الدعوة وتم اتهامه وملاحقته وتم طردي من العمل وطوال حياتي وأنا أستأجر المنازل التي أسكنها.

خلال فترة نظام صدام حسين، كان الضباط والمسؤولون غالباً ما يتلقون قطع أراض كهبة ليبنوها وهذا يحمي ولاءهم كذلك يمنع سخط العامة عليهم من ارتفاع أسعار العقارات، ولكن هذه القضية ربما لن تكون سهلة بالنسبة لرئيس الوزراء نوري المالكي، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى نحو٤٠ دولاراً للبرميل الواحد. والميزانية فعلاً تعاني عجزاً.

عن/ صحيفة الاندبندنت

هل يحل باغرام محل غوانتانامو؟

بعد التهليل لقرار الرئيس باراك أوباما بإغلاق معتقل غوانتانامو في غضون سنة، أصيبت منظمات حقوق الإنسان بصدمة قوية جراء قرار العدالة الأمريكية بمواصلة سياسة إدارة جورج بوش برفض حق ٦٠٠ سجين بمعتقل باغرام العسكري الأمريكي في أفغانستان اللجوء إلى محاكم الولايات المتحدة للطعن في اعتقالهم.

ولقد تردد أن بعضا من سجناء معتقل باغرام في ضواحي كابول، قد أكدوا أنهم وقعوا ضحية «التسليم» غير العادية التي مارستها وكالة المخابرات الأمريكية في عهد بوش، لنقل معتقلين لا تجيز القوانين الأمريكية اعتقالهم في أراضي الولايات المتحدة، إلى دول أخرى تسمح بتعذيبهم أثناء التحقيق معهم، كما تردد أن عددا كبيرا من سجناء باغرام قد أفادوا بأنهم وقعوا ضحية سوء المعاملة والتعذيب في هذا المعتقل.

عن هذا قالت مارجوري كوهن، رئيسة نقابة المحامين الأمريكية أن المحكمة الدستورية الأمريكية سبق وأن بتت لمصلحة حق المعتقلين في الاستئناف ضد قرار اعتقالهم، وهناك مذكرة بقضية «بومدين ضد بوش» التي رفعها مواطن من البوسنة والهرسك معتقل في غوانتانامو، ضد الإدارة السابقة.

وشرحت أن قرار المحكمة لمصلحة حق الاستئناف لم يكن مقتصرا على سجناء غوانتانامو. وذكرت بأن أنطوني كيندي القاضي المحافظ وعضو المحكمة العليا، قد أكد: لن أتسامح مع مسؤولين يسجنون أفرادا في دول أخرى لتفادي اختصاص القضاء الأمريكي.

وأضافت رئيسة نقابة المحامين الأمريكيين أن «إدارة أوباما ترسل معتقلين إلى باغرام بدلا من غوانتانامو ومن المفزع أن يحرم مئات الأشخاص المحتجزين في عهدة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، من حق اللجوء إلى المحاكم الأمريكية لطلب البت في تصنيف «عدو مقاتل» المفروض عليهم".

وبدورها أعربت باربارا أولشانسكي، محامية ثلاثة من سجناء معتقل باغرام وأستاذة القانون بجامعة ستانفورد، عن إحباطها العميق حيال مواصلة إدارة أوباما لموقف «ساهم في فضح بلدنا (الولايات المتحدة) في العالم بسبب تجاهله السافر لحقوق الإنسان».

ويتوقع المراقبون أن تثير قضية حق سجناء باغرام في اللجوء إلى المحاكم الأمريكية مزيدا من الجدل في الشهور القادمة، جراء قرار أوباما إرسال آلاف الجنود الإضافيين إلى أفغانستان، وتخصيص ٦٠ مليون دولار لمضاعفة قدرة معتقل باغرام.

هذا ولقد انتقدت الأمم المتحدة في تقرير لها في أواخر شباط، قرار القيادة العسكرية الأمريكية باشتراط سرية المعلومات التي حصل عليها وفد من الصليب الأحمر رخص له بزيارة المعتقلين في باغرام، ورفضها طلب الأمم المتحدة بالتصريح لها بزيارة سجناء المعتقل.

وأشارت الأمم المتحدة إلى أن «ثمة تقارير تفيد بأن بعض الأفراد قد اعتقلوا في باغرام لمدة تبلغ خمس سنوات».

كذلك أن «بعض المعتقلين السابقين صرحوا بأن وقعوا ضحية تعذيب قاسي، بل وانتهاكات جنسية.

كما أكد معتقلون سابقون أنهم حبسوا في أقفاص تحتوي على ١٥ إلى ٢٠ رجلا، وأن اثنين من المعتقلين لقوا حتفهم في ظروف مشكوك فيها أثناء فترة سجنهم».

ومن ناحيتها، حثت منظمة العفو الدولي الحقوقية العالمية الرئيس أوباما وإدارته على وقف ما أسمته «سياسيات الاعتقال الخارجة على القانون» التي اتبعها جورج بوش، وضمان حق المعتقلين في باغرام في اللجوء إلى المحاكم الأمريكية للاستئناف ضد قرارات اعتقالهم.

عن/ آي بي أس